

جهود المنظمات الدولية والإقليمية في مجال مكافحة الفساد البيئي

المقاربة الوقائية نموذجاً

Efforts of international and regional organizations in combating environmental corruption- The preventive approach is a model -

نصير خلفة^{1*}، ساعد رشيد²¹ جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)، nasir.khalfa@univ.tiaret.dz² جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)، SAAD.RACHID@univ-tiaret.dz

تاريخ النشر: 2023/06/20

تاريخ القبول: 2023/05/25

تاريخ الاستلام: 2023/04/18

ملخص:

من خلال هذا المقال تم تسليط الضوء على تحليل ودراسة تداعيات ظاهرة الفساد البيئي بأشكالها ومظاهرها المتنوعة على الدول مع التركيز على أهم مقاربات المنظمات الدولية والإقليمية في حماية البيئة ومكافحة والحد من تفاقم التلوث البيئي، فهذه الظاهرة تُشكل تهديداً على الأمن والسلم المجتمعي بمختلف مستوياته من خلال ارتباطها و اقترانها بالأبعاد السياسية، الاقتصادية، الإدارية وحتى الاجتماعية والثقافية، إن وجود مثل هذه التحديات حول ظاهرة الفساد البيئي، يدفع بالباحثين إلى ضرورة البحث والتنقيب عن أطر هذه الظاهرة، فهي ما زالت تطرح آثارها بحدة على الدول، وبالتحديد على المجتمعات والدول النامية.

كلمات مفتاحية: الفساد البيئي، الآليات، الوقائية، المنظمات الدولية، الإقليمية، التلوث.

Abstract:

Through this article, light is shed on the analysis and study of the repercussions of the phenomenon of environmental corruption in its various forms and manifestations on countries, with a focus on the most important approaches of international and regional organizations in protecting the environment and combating and limiting the exacerbation of environmental

pollution. This phenomenon poses a threat to security and societal peace at its various levels through its association and its association with the political, economic, administrative, and even social and cultural dimensions. The existence of such challenges around the phenomenon of environmental corruption prompts researchers to search and explore the frameworks of this phenomenon, as it still presents its effects sharply on countries, specifically on developing societies and countries.

Keywords: Environmental corruption; preventive mechanisms; international and regional organizations; environmental pollution.

1. مقدمة:

يحظى موضوع الفساد البيئي في العقود الأخيرة بأهمية كبرى ضمن مختلف النقاشات والدراسات الأكاديمية، ويُشكل محوراً أساسياً في السياسات الداخلية والدولية لحماية البيئة، لقد تحولت ظاهرة التلوث والفساد البيئي إلى معضلة تتراوح تداعياتها بين الدول وما يترتب عليه من آثار وانعكاسات سلبية على الفرد والمجتمع والدولة، إذ لم تعد حماية البيئة شأنًا داخليًا يتعلق بدولة واحدة، بل تحول من هاجس وطني وإقليمي إلى قضية سياسية عالمية أدرك العالم خطورتها وازداد قلقه وتضاعفت مخاوفه إزاء تداعياتها وعواقبها. وهو ما أوجب ضرورة البحث عن سياسات فعّالة للتصدّي لهذه الظاهرة من خلال تعاون إقليمي ودولي جاد لا يقتصر على الحكومات بل يمتد إلى المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة وإلى المجتمع المدني المحلي والعالمي بمنظّماته غير الحكومية.

إن أضرار التلوث البيئي المدمرة جعلت المجتمع الدولي يخرج عن صمته ويدعو إلى محاربته، منبهاً إلى خطورة الصمت عليه، وقد تجلّى تيار محاربة الفساد البيئي، على الصعيد الدولي في المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد (IACC) بصفة عامة والفساد البيئي بصفة خاصة، الذي نظم لأول مرة في عام 1983، حيث بدا كمنتدى للتعاون في مجال تدعيم القانون الدولي، ثم أصبح يركز بعد ذلك بشكل متزايد على محاربة الفساد.¹ ولعل اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 28 كانون الثاني/يناير 1997، لقرار يطلب إلى الأمين العام أن يساعد الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات لمنع ومكافحة الفساد بشتى اشكاله، و

¹ مبروكة الورفلي، الثقافة السياسية الليبية والفساد، مجلة إضافات، العدد السادس/ربيع 2009، ص126.

يعطي حافظا اكبر لبرنامج الأمم المتحدة(البرنامج الإنمائي) لتناول مسألة الفساد بأشكالها ومظاهرها المتنوعة².

وعليه فمشكلة الفساد والتلوث البيئي أضحت منافسة للمشاكل الأخرى التي بدأ العالم في مواجهتها حيث بدأ التخوف من أن الخزانات البيئية بدأت تمتلئ عبر مساحات واسعة ويكون من الصعب إزالتها، فقد بدأ القلق من تزايد تركيز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن احتراق الوقود الحفري مما يهدد بارتفاع درجة حرارة الأرض واذابة الثلوج وفيضان المياه على المناطق الساحلية، كما يرتبط التلوث البيئي بنمو النشاط الإنتاجي فطالما أن النشاط الاقتصادي ينمو فلا بد وأن حجم التلوث يزداد مع زيادة مستوى النشاط الصناعي³.

الاشكالية: يتفق جميع الخبراء والباحثين على ضرورة مكافحة التلوث البيئي وحماية البيئة كأولوية قصوى إذا ما أرادت الدول السير في طريق تحقيق التنمية لشعوبها والاستفادة قدر الإمكان من قدراتها وإمكاناتها، إلا أن ذلك يصطدم بالكثير من الصعوبات والمعوقات خاصة في ظل التطور التكنولوجي والصناعي، وعليه يمكن حصر إشكالية الموضوع في السؤال المركزي التالي: إلى أي مدى تساهم آليات المنظمات الدولية والإقليمية في حماية البيئة ومكافحة ظاهرة الفساد البيئي بكل أشكاله ومظاهره؟ وما هي أهم الاستراتيجيات الردعية الوقائية الكفيلة بالحد من خطورة تفاقم هذه الظاهرة؟

بناء على هذه الإشكالية الرئيسية يُمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية ومنها:

✓ ما هي أهم الانعكاسات التي تؤديها ظاهرة الفساد البيئي على الدول وامنها المجتمعي؟

✓ ما هي أهم الآليات الوقائية التي اتخذتها المنظمات الإقليمية والدولية قانونيا ومؤسسيا لمكافحة

والحد من هذه الظاهرة؟

² شاير شيماء، الفساد والحكم الرشيد، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، تموز/يوليه 1997، ص4.

³ بوسكار، ربيعة، (2016)، مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 47.

إن محاولة الإجابة عن التساؤلات السالفة الذكر، يقتضي طرح الفرضيتين التاليتين:

- كلما زاد تطبيق المعايير والآليات الردعية الوقائية كميّار الشفافية والمساءلة على مستوى الدول والمنظمات الدولية أدى ذلك إلى حماية البيئة وتحقيق الأمن والسلم المجتمعي.
- كلما ارتفع مستوى الوعي البيئي والثقافة البيئية لدى الأفراد والمجتمعات بخطورة وأثار ظاهرة الفساد البيئي انعكس ذلك إيجاباً على تحقيق بيئة آمنة واستقرار سياسي بالنسبة للدول.

اهمية واهداف الدراسة: تكمن اهمية الدراسة في التوعية بخطورة مسالة الفساد البيئي والتلوث البيئي التي تهدد المجتمع الدولي ككل. ولعل من أهم الأهداف التي ترمي إليها هذه الدراسة هو تسليط الضوء على أهم الظواهر المعاصرة وأخطرها، وهي ظاهرة الفساد البيئي، ليست فقط من كونها متعددة الأبعاد والآثار ولكن في قضية ترابط واتصال تداعياتها على أمن الدول، وهذا ما انعكس مباشرة على وضعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

إذا وبغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة أنفأ ارتأينا توظيف مجموعة من المقاربات النظرية والأدوات التحليلية، كالمنهج الوصفي الذي يتلاءم وتشخيص ظاهرة الفساد البيئي بكل أشكاله ومظاهره، وكذا المنهج المقارن في معرفة خصائص التجارب الدولية في مجال حماية البيئة ومكافحة ظاهرة الفساد البيئي، بناءً على ما سبق، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية عالج المحور الأول الأطر المعرفية والنظرية لمفهوم الفساد البيئي، كما تم تسليط الضوء في المحور الثاني على الجهود المبذولة من طرف المنظمات الدولية، وفي المحور الثالث تم التطرق الى الاطار الإقليمي لمكافحة الفساد البيئي وحماية البيئة والحد من التلوث البيئي.

2. الإطار النظري والمفاهيمي لظاهرة الفساد البيئي

تشكل قضية حماية البيئة من الجرائم المرتكبة بحقها أهمية كبرى لدى المجتمع الدولي ككل، فالتلوث الذي يتعرض له البيئة نتيجة للنهضة الصناعية والتقدم التكنولوجي في هذا العصر، بات مشكلة عالمية تعاني منها كل الدول.

1.2 مفهوم الفساد البيئي...دراسة في المنظورات المعرفية

سنحاول التعرف في هذه النقطة على أهم الأطر المفاهيمية والمعرفية لمفهوم الفساد البيئي والمفاهيم المقاربة قبل تشخيص واقع الجهود الدولية والإقليمية في حماية البيئة.

أ- **تعريف الفساد:** الفساد في معاجم اللغة هو في (فسد) ضد صُلِحَ (والفساد) لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطلَ واضمحَل، ويأتي التعبير على معانٍ عدة بحسب موقعه. التعريف العام لمفهوم الفساد عربياً بأنه اللُّهو واللعب وأخذ المال ظلماً من دون وجه حق، مما يجعل تلك التعابير المتعددة عن مفهوم الفساد، توجه المصطلح نحو إفراز معنى يناقض المدلول السلبي للفساد، فهو ضد الجد القائم على فعل الائتمان على ما هو تحت اليد (القدرة والتصرف)، عرف معجم أوكسفورد الإنكليزي الفساد بأنه «انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة». وقد يعنى الفساد: التلف إذا ارتبط المعنى بسلعة ما وهو لفظ شامل لكافة النواحي السلبية في الحياة. ويصبح الفساد بمفهومه العام هو التغير من الحالة المثالية إلى حالة دون الحالة المثالية. والكمال لله عز وجل. بمعنى التغير للأسوأ. ويكون هنا ضد الإحسان وضد التحول أو التغير إلى الحالة المثالية.⁴

ب- **مفهوم البيئة:** لم يرد تعريف جامع مانع للبيئة يحدد نطاقها المتعدد، وذلك نتيجة للتداخل بين الكائنات الحية والوسط الذي تعيش فيه، ومختلف التأثيرات، وعلى هذا الأساس نجد اختلاف بسيط في المفاهيم اللغوية من لغة إلى أخرى، ففي اللغة العربية يعود الأصل لكلمة البيئة إلى الفعل " بؤ " الفعل الماضي (أبأ) و(باء)والاسم) البيئة (، ويقال بؤ يبؤ بمعنى رجع وبأء بمعنى أرجعه⁵. وقد جاء في لسان العرب لابن منظور " أبأت بالمكان " أقمت به "⁶ أما في اللغة الفرنسية فتوظف مفردة " **Environnement** " للدلالة على المحيط أو الظروف التي تؤثر على الكائنات الحية، أو مختلف

⁴ متوفر على الرابط التالي:

<https://ar.wikipedia.org>

⁵ ناديا ليتيم سعيد، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة، د ط، دار الحامد، عمان، 2018، ص 40.

⁶ ابن منظور، لسان العرب، طبعة خاصة، الجزء الأول، دار النوادر، الكويت، 2010، ص 30.

العوامل الطبيعية المحيطة بالإنسان، سواء الهواء والماء أو الأرض كذلك الكائنات الحية التي تحيط بالإنسان. كما أن البيئة في اللغة هي المكان الذي ينزل فيه المرء ويتخذة مقاما، كما نجدها أيضا تعني الحالة، فيقال "فلان حسن البيئة"، أي حسن الحالة.⁷

من الناحية القانونية تبنت بعض التشريعات في تحديدها لمفهوم البيئة الجديدة بالحماية القانونية مفهوما ضيقا حيث حصرت البيئة في العناصر الطبيعية المكونة للوسط الطبيعي التي لا دخل للإنسان في وجودها كالتربة والهواء والماء والغذاء، فنجد أن المشرع الفرنسي قد عرف البيئة ضمن المادة الأولى من القانون الصادر في 10/07/1976 المتعلق بحماية الطبيعة بأنها مجموعة من العناصر التي تتمثل في الطبيعة، الفصائل الحيوانية والنباتية، الهواء، الأرض، الثروة المنجمية والمظاهر الطبيعية المختلفة⁸ كما نصت الفقرة الأولى من المادة "1-110" من قانون البيئة الفرنسي رقم 2000/914 الصادر في 18 سبتمبر 2000 على أن الفضاء والمصادر الطبيعية والمواقع السياحية ونوعية الهواء والمحيط الحيواني والنباتي والتنوع البيولوجي يعد كل هذا جزءا من الملكية العامة للدولة.⁹

هناك تعريف موسع للبيئة جاء شاملا على الوسط الطبيعي والوسط الصناعي المستحدث من طرف الإنسان في إطار تأثره بالطبيعة وتأثيرها عليه وقد تبنى هذا التعريف أغلب التشريعات، لأنه يوفر حماية أشمل وأوسع تتجاوز الحماية الطبيعية للبيئة من ماء وهواء وتربة لتشمل الإنجازات والأعمال الإنسانية الجديدة بالحماية، التي أوجدها الإنسان بغرض تطويع الطبيعة لخدمته والتغلب على صعوباتها، لتسهيل ظروف الحياة وتطويرها على نحو يحفظ الإنسان ويزيد من رفاهيته.¹⁰

⁷ اتن صبري سيد الليثي، الحماية الدولية لحق الإنسان في بيئة نظيفة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم القانونية، تخصص قانون دولي إنساني، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص 4.

⁸ نور الدين حمشة "الحماية الجنائية للبيئة - دراسة مقارنة بين الفقه الاسلامي والقانون الوضعي" مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية، قسم الشريعة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005 - 2006، ص 18.

⁹ رائف محمد لبيت "الحماية الإجرائية للبيئة" رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسم الحقوق، جامعة المنوفية (مصر)، 2008، ص 13.

¹⁰ عبد الحق خنتاش "مجال الهيئات اللامركزية في حماية البيئة في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم

الحقوق، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة 2010-2011، ص 09.

ت- **تعريف الفساد البيئي:** يعتبر الفساد البيئي احد اهم المفاهيم في مجال الدراسات البيئية، والتي تتطلب تحديدا واضحا ومحددا، فالفساد كظاهرة يمثل سلوكاً غير أخلاقي وغير مرغوب في وجوده، ويحظى بمعارضة شديدة على مختلف الأصعدة الوطنية والدولية لما يتسبب فيه من آثار سلبية، اجتماعية واقتصادية وبيئية، وأضرار فعلية على الخطط التنموية وعلى واقع حياة المجتمع البشري، وذلك ما يؤكد عليه المجتمع الدولي في المبدأ (266) في وثيقة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، إذ يشير المبدأ إلى أن «الفساد يمثل عائقاً خطيراً أمام تعبئة الموارد وتخصيصها بصورة فعالة ويحوّل الموارد عن الأنشطة التي تعتبر حيوية في القضاء على الفقر ومكافحته.

فالفساد البيئي هو النهج والسلوك الأكثر خطراً على الإنسان والبيئة، ويتجلى ذلك النهج في السيطرة على الموارد والمواقع البيئية الأساسية، وإحداث تغييرات مباشرة في طابعها البيئي، واستغلالها في إقامة المشاريع التنموية غير المتوافقة مع نظامها البيئي، إلى جانب تزايد ظاهرة الفساد في تيسير نشاطات المافيا الدولية في نقل النفايات الخطيرة عبر الحدود.¹¹ وظاهرة الفساد البيئي كأكثر العوامل خطراً وإجحافاً بالمصالح الأساسية للمجتمعات المحلية، البيئية والصحية والمعيشية، وانتهاكاً لحقوق الأجيال القادمة العيش في بيئة آمنة وسليمة، أخذ يتعزز وجوده وبشكل أكثر وحشية في العلاقة مع البيئات الطبيعية في الربع الأخير من القرن الماضي، وتساعدت وتآثره التدميرية في المرحلة الحديثة.

2.2 دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد البيئي وحماية البيئة

نظرا لخطورة المشكلات التي تعاني منها البيئة أدى إلى ضرورة التعاون لحمايتها و المحافظة عليها باعتبارها تراثا مشتركا وحق أساسي للأجيال القادمة، حيث قامت المنظمات الدولية المعنية بالبيئة و كخطوة منها للحفاظ على النظام البيئي العالمي بإنشاء أجهزة مختلفة من أجل متابعة القضايا البيئية و الإشراف على العديد من المعاهدات و الاتفاقيات و المؤتمرات، في هذا السياق، يعتبر الفساد بمختلف اتجاهاته وصوره السبب المباشر فيما تشهده البشرية من أزمات اقتصادية واجتماعية وبيئية ويجري معالجة المشكلة في الكثير من البحوث العلمية المختصة في القضايا الإنسانية، ويورد كتاب «الثروة الطبيعية للأمم - تطويع السوق لاحتياجات البيئة» حقائق لحالات مختلفة لأنشطة الفساد يوجزها في جوانب نهب

¹¹ متوفر على الرابط التالي: <https://www.ecomena.org/environmental-corruption-ar>

ومصادرة المناطق ذات الأهمية البيئية والغنية بثرواتها الطبيعية والتنوع الإحيائي، وينفرد كتاب «من يدفع الثمن؟ - الإطار الثقافي والاجتماعي للآزمة البيئية» بمعالجة ثوابت مهمة في شأن الآثار السلبية لظاهرة الفساد في انتهاكات حقوق الإنسان البيئية ومصادرة حقوق المجتمعات في استثمار الموارد الطبيعية وحرمان الأجيال القادمة الاستفادة من تلك الثروات.¹²

أ- برنامج الأمم المتحدة للبيئة: تعد هيئة الأمم المتحدة **United Nations** من أبرز الجهات الدولية المعنية بمكافحة الفساد والقضاء على آثاره المدمرة اقتصاديا واجتماعيا وحتى أخلاقيا نظراً لما بات يطرحه من مخاطر تهدد أمن واستقرار المجتمعات وتقوض مؤسساتها الديمقراطية وتشوه قطاع العدالة وسيادة القانون فيها، فقد ظلت هذه الهيئة الدولية في طليعة المبادرين الدوليين في التصدي لظاهرة التلوث البيئي، ويهدف برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهو جهاز فرعي للمنظمة الى دراسة المسائل المتعلقة بالبيئة، ويتكون من مجلس للإدارة وهو جهاز حكومي يتولى رسم سياسة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهو مسؤول التعاون الدولي بين الحكومات في مجال البيئة، وتوجيه اشطتها، وتقييم سياساتها الوطنية والدولية ، كما ان له امانة او جهاز اداري وهو بمثابة السكرتاريا وظيفته متابعة تنفيذ البرامج البيئية، وقصد العمل على مواجهة التحديات البيئية الهائلة، و بغية وضع منهج متوازن و متكامل إزاء القضايا و المشكلات البيئية، قامت هيئة الأمم المتحدة بوصفها ممثلاً عن جميع أعضاء المجتمع الدولي برعاية العديد من المؤتمرات و الندوات الدولية، التي تمخض عنها نشوء مؤسسات و أجهزة لمعالجة المشكلات البيئية، و يمكن حصر أهم هذه المؤتمرات فيما يلي:

❖ **مؤتمر ستوكهولم:** انعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية بمدينة ستوكهولم بالسويد خلال الفترة الممتدة من 5 إلى 16 جوان عام 1972، ويعتبر هذا المؤتمر الانطلاقة الحقيقية للاهتمام بالبيئة المحيطة، وقد شارك في المؤتمر 6000 شخص يمثلون 113 دولة وأسفر المؤتمر عن 26 مبدأ و 109 توصية تضمنها الإعلان الصادر عنه، ويمكن إجمال هذه المبادئ والتوصيات في إقرار المؤتمر أن الإنسانية كل

¹² متوفر على الرابط التالي: <https://www.ecomena.org/environmental-corruption-ar>

لا يتجزأ، وشدد على الحماية والحفاظ على البيئة، كما دعا إلى السعي للتوصل إلى إيجاد سياسة عالمية للبيئة.¹³

❖ **مؤتمر ريو دي جانيرو:** أخذ البعد الدولي لحماية البيئة مداه بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية والمعروف بـ "قمة الأرض" ريو دي جانيرو في البرازيل من - 03 14 جوان 1992 وهذا بحضور 178 دولة و110 رئيس دولة ورئيس حكومة، و10000 صحفي و40000 مشارك، ويعد هذا المؤتمر تكملة لمؤتمر ستوكهولم، ومن أهدافه الأساسية بناء مستوى جديد للتعاون بين الدول والعمل من أجل الوصول إلى اتفاق عالمي يحترم مصالح كل طرف مع حماية الاندماج الدولي في البيئة العالمية كنظام شامل وعام.

❖ **مؤتمر كيوتو:** انعقد المؤتمر برعاية الأمين العام للأمم المتحدة في الفترة الممتدة من 01 إلى 11 ديسمبر 1997 في اليابان، وكان الهدف الأساسي للمؤتمر تحديد الطرق وقواعد ومبادئ توجيهية لمعرفة كيفية احتواء النشاطات التي يقوم بها الإنسان والمتصلة بالتغيرات المناخية من جراء انبعاثات الغازات الدفيئة التي تشكل خطراً مباشراً على الكرة الأرضية مسببة ارتفاعاً في درجة حرارة الأرض وتغير المناخ ما يؤدي إلى الزلازل والفيضانات المدمرة في العالم.

لقد اتخذ برنامج الأمم المتحدة الكثير من القرارات التي استهدفت مكافحة الممارسات الفاسدة بما في ذلك تنمية التعاون الدولي في مجال البيئة ووضع النظم الإرشادية العامة المتعلقة بتوجيه البرامج وتنسيقها مع منظمة الأمم المتحدة، كما استهدفت أيضاً ضرورة الربط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية حماية البيئة العالمية، من خلال إتاحة الموارد اللازمة للإسراع في تحقيق التنمية للدول النامية. كما أن جهود الأمم المتحدة في مكافحة الفساد الإداري على المستوى الدولي لا تقتصر على حدودها المؤسسية فقط بل تتعداه إلى إقامة شراكات دولية وإقليمية مع جهات ومنظمات عديدة كالبنك الدولي، صندوق

¹³ 2 AGATHE VAN LANG, Droit de l'environnement, DROIT, PARIS, 3 edition, 2011, P

النقد الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية.¹⁴

وعليه عقدت منظمة الأمم المتحدة مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 حول البيئة والتنمية الذي أطلق عليه قمة الأرض الذي صدر عنه اعلان ريو حول البيئة والتنمية، واتفاقية بشأن المناخ والتنوع البيولوجي، وإعلان مبادئ حماية الغابات. وعليه أثمرت جهود الأمم المتحدة سالف الذكر على إصدار القرار الأممي رقم 4/58 الصادر بتاريخ 31 نوفمبر 2003 الخاص باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشتى اشكاله (UNCAC)¹⁵ والتي دخلت حيّز التنفيذ بتاريخ 14 ديسمبر 2005 لتصبح بذلك أول صك دولي لمكافحة الفساد ملزم قانونا، ويمكن إرجاع أهمية هذه الاتفاقية إلى¹⁶:

- أنها اتفاقية عالمية النطاق شارك في أعمالها التمهيدية وفي المفاوضات التي سبقت إقرارها أكثر من 120 دولة بالإضافة إلى العديد من ممثلي المنظمات الدولية الحكومية والأهلية.
- أن هذه الاتفاقية تمثل إستراتيجية شاملة لمكافحة الفساد تعتمد على اتخاذ مجموعة من التدابير التشريعية وغير التشريعية، كما تنشئ آلية لنفسها لمراقبة التنفيذ من خلال مؤتمر الأطراف.
- تمثل هذه الاتفاقية تطورا هاما في تاريخ الإنسانية على اعتبار أنه للمرة الأولى يتم التوصل إلى توافق للمجتمع الدولي حول عدد من المفاهيم التي تحكم العمل القانوني في مجال الممارسات التي اصطلح على اعتبارها فسادا.

¹⁴ حسين حياة، آليات التعاون الدولي لاسترداد العائدات من جرائم الفساد على ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الحادي عشر، ص 57.

¹⁵ إيهاب المناوي، ورقة عمل حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ص 05. متوفر على الرابط التالي:

<https://repository.nauss.edu.sa>

¹⁶ بابر عبد الله الشيخ، تفعيل الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012، ص

- أنها تجسد الرؤية والإستراتيجية الدولية لماهية التدابير والإجراءات الواجب اتخاذها لمكافحة الفساد، فضلاً عن ماهية أفعال الفساد الواجب على أعضاء المجتمع الدولي تجريمها والملاحقة المسائلة عليها¹⁷.

وقد تضمنت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إجراءات وتدابير وقائية ضد ممارسات الفساد هو ما تضمنه الفصل الثاني من هذه الاتفاقية، حيث جاء في نص المادة الخامسة منه أن على الدول الأطراف في هذه الاتفاقية أن تسعى إلى إرساء ممارسات فعّالة تستهدف منع الفساد عبر تجسيد مبادئ سيادة القانون والنزاهة والشفافية والمساءلة. أما المادة السادسة من الفصل الثاني فقد نصت على ضرورة إنشاء هيئات تتمتع بالاستقلالية التامة في مجال تنفيذ السياسات المشار إليها في المادة السابقة وأيضاً العمل على زيادة المعارف المتعلقة بمنع الفساد وتعميمها¹⁸. أما المادة الثالثة عشر من نفس الفصل فقد تضمنت التأكيد على ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية في منع الفساد ومكافحته ونشر الوعي بأخطاره ومدى جسامة آثاره على الدولة والمجتمع¹⁹.

ب- البنك الدولي The World Bank:

يعتبر البنك الدولي من أكثر الأطراف والجهات الدولية اهتماماً بمكافحة الفساد بكل أشكاله لكونه يعد من أكبر الجهات الراعية لبرامج تنمية المجتمعات وتمويلها على المستوى الدولي، البنك الدولي يحدّد المعايير البيئية والاجتماعية لتقييم وإدارة المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية مسؤوليات المقترض في تقييم وإدارة ومراقبة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المرتبطة بكل مرحلة من المشروع المدعوم من قبل البنك من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية، وذلك من أجل تحقيق النتائج البيئية والاجتماعية المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية، دخل إطار العمل البيئي والاجتماعي حيز النفاذ في الأول من أكتوبر/تشرين الأول 2018، ويسري على جميع مشروعات تمويل سياسات الاستثمار التي بدأت بعد هذا التاريخ.

¹⁷ أحمد بن عبد الله بن سعود الفارس، تجريم الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة: دراسة تأصيلية مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التشريع الجنائي الإسلامي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العدالة الجنائية، 2008، ص 23-24.

¹⁸ المرجع نفسه، ص 9-10.

¹⁹ المرجع نفسه، ص 15.

ويحقق الإطار تقدماً مهماً في مجالات مثل العمالة، وعدم التمييز، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، والتنوع البيولوجي، وصحة المجتمعات المحلية وسلامتها، كما يعزز التزام البنك الدولي بالتنمية المستدامة من خلال عشرة معايير بيئية واجتماعية مصممة لمساندة إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية للمقترضين. وهو يستخدم نهجاً يستند إلى تحليل المخاطر من شأنه تعزيز الرقابة والموارد على المشروعات المعقدة والتشجيع على زيادة الاستجابة للتغيرات في ظروف المشروعات من خلال إدارة المخاطر التكيفية وإشراك أصحاب المصلحة²⁰.

ت- صندوق النقد الدولي International Monetary Fund:

يعتبر صندوق النقد الدولي كذلك من أهم المؤسسات الدولية الحكومية المعنية بمكافحة الفساد البيئي من خلال الترويج لمبادئ وآليات الحكم الرشيد على اعتبار أن الفساد يلقي بأعباء ثقيلة على الاقتصادات في جميع مراحل التنمية. فالآثار الكبيرة للفساد على الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار جعلت صندوق النقد الدولي يسعى بمشاركة الدول الأعضاء على تصميم إستراتيجية فعالة لمكافحة الفساد وتنفيذها. فعلى الرغم من صعوبة قياس التكاليف الإجمالية للفساد في العالم، إلا أنه يمكن إجمالاً تحديد الخسائر المترتبة عليه وفق أحدث التقديرات الحديثة للتكلفة السنوية لظاهرة الرشوة وحدها ما بين 1,5 و 2 تريليون دولار أمريكي أي حوالي 02% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي²¹. يعمل صندوق النقد الدولي على تحقيق النمو والرخاء على أساس مستدام لكل بلدانه الأعضاء البالغ عددها 190 بلداً عضواً. وهو يقوم بهذه المهمة عن طريق دعم السياسات الاقتصادية التي تعزز الاستقرار المالي والتعاون في المجال النقدي التي تمثل ضرورة للإنتاجية وخلق الوظائف والرفاهية الاقتصادية. والصندوق تديره بلدانه الأعضاء وهو مسؤول أمامها. للصندوق ثلاث مهمات حيوية: تعزيز التعاون النقدي الدولي، وتشجيع التوسع التجاري والنمو الاقتصادي²².

²⁰ <https://www.albankaldawli.org/ar>

²¹ Staff Team from the Fiscal Affairs Department and the Legal. **Corruption: Costs and Mitigating Strategies**. INTERNATIONAL MONETARY FUND. May 2016. P 05. On The Following Link:

<https://www.pactomundial.org/wp-content/uploads/2016/09/IMF>

²² <https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance>

ويعتبر الصندوق الدولي للطبيعة (WWF) ومن أهم المؤسسات الغير الحكومية التي تعنى بحماية البيئة، وإدراكه بمدى هشاشة توازن البيئات الطبيعية، ولعب دور هام في تشكيل وعي بيئي في الهيئات الدولية للتنمية المستدامة، وكمثال على ذلك توجد شبكة عمل المناخ (RAC) التي تتابع عن قرب تنفيذ إجراءات بروتوكول طوكيو حول التغير المناخي ومكافحة الاحتباس الحراري.

3. المنظمات الدولية المتخصصة ودورها في حماية البيئة:

وهي المنظمات التي لها الدور الفعال في تنمية الوعي الدولي بحماية البيئة من الفساد والتلوث البيئي، ومنها:

أ- **منظمة الأغذية والزراعة:** وحديثا المنظمة العالمية للتجارة، فمنظمة الأغذية والزراعة والتي أنشئت عام 1945، هدفها تجسيد التنوع البيئي والبحث في الظروف التي تعيق الاستقرار في السوق العالمية للمنتجات الزراعية ومصادر المياه والتربة، ومواجهة التصحر، والتي تؤدي في غالب الأحيان الى تزايد الهجرة البيئية. ما المنظمة العالمية للتجارة فيقتصر دورها على دراسة وتحليل اهم السياسات البيئية وتخصيص إدارة الموارد البيئية واستغلالها العقلاني والمستدام، او ما يسمى بالحماية الخضراء، كما تستهدف تنمية مستدامة للحفاظ على البيئة.

ب- **الوكالة الدولية للطاقة الدولية: IAEA** تعتبر هذه الوكالة من المنظمات الدولية التي تعني بالحفاظ على البيئة من التلوث الناتج عن استخدام الطاقة الذرية، بالتعاون مع الدول والمنظمات المتخصصة للحد من الآثار الضارة على حياة الإنسان وعلى الثروات، وهي منظمة غير حكومية مستقلة وتعمل تحت إشراف الأمم المتحدة تأسست بتاريخ 29 يونيو 1957 بغرض تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والحد من التسلح النووي وللإضطلاع بهذه المهمة، تقوم بأعمال الرقابة والتفتيش والتحقيق في الدول التي لديها منشآت نووية.²³

ت- **المنظمة البحرية الدولية IMO:** بغرض تسهيل مهام المنظمة ووضع الاتفاقيات موضع التنفيذ، ثم إنشاء لجنة البيئة البحرية عام 1973، كما أقرت المنظمة العديد من الاتفاقيات الدولية حول التلوث في البيئة البحرية، ومنها: الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار 1954، الاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحري من السفن 1973، الاتفاقية الخاصة بإنشاء الصندوق الدولي للتعويض عن الأضرار الناتجة عن التلوث بالزيت 1971... إلخ، وجميع هذه الاتفاقيات دخلت حيز التنفيذ.

²³ متوفر على الرابط التالي: <https://ar.wikipedia.org>

ث - منظمة الصحة العالمية WHO: لما كان التلوث البيئي يسبب أثاراً ضارة بالبيئة وبصحة الإنسان، فإن حماية البيئة من الملوثات تعد من صميم اختصاص المنظمة وفقاً للأهداف التي تسعى المنظمة الدولية لحمايتها، فقد أكدت المادة 19 من دستور المنظمة التي أجازت للجمعية العامة للمنظمة تبني وتطوير الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وغيرها من الاتفاقيات بشأن المسائل التي تدخل ضمن اهتماماتها مثل المخاطر البيئية والتلوث البيئي. وهي واحدة من عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة متخصصة في مجال الصحة. وقد أنشئت في 7 أبريل 1948 ومقرها الحالي في جنيف، سويسرا، ويدير السيد تيدروس أدهانوم المنظمة.²⁴

4. الإطار الإقليمي لمكافحة الفساد البيئي

أ - مؤتمر نيروبي: في عام 1982 عقد هذا المؤتمر بدعوة من الأمم المتحدة، واتفق المجتمعون على وضع آلية لتنفيذ ما جاء به مؤتمر ستوكهولم، وأطلقوا على هذا المؤتمر تسمية إعلان نيروبي، وتصدر الإشارة هنا إلى أنه في نفس السنة أقر مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار عن توقيع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، كما تبنت الجمعية العامة الميثاق العالمي للطبيعة لعام 1982. أقر هذا الإعلان أنه لا يمكن اعتبار العالم أمناً مادام فيه استقطاب للثروات على الصعيدين الوطني والدولي، كما دعا إلى مساعدة الدول النامية مادياً وتقنياً وعملياً، ومعالجة التصحر والجفاف وتشجيع الزراعة ومكافحة الفقر وتحسين أوضاع البيئة.

ب - مؤتمر اسكتلندا: بتاريخ 07/07/2005 عقد مؤتمر دولي في بريطانيا بمقاطعة اسكتلندا للدول الصناعية الثمانية، وكان من أهم النقاط المدرجة في جدول الأعمال مسألة الغازات المتصاعدة المسببة للتلوث والتي تساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري.

ت - بروتوكول مونتريال: عقد في مدينة مونت بكندا اجتماع دولي في عام 1987 ضم رؤساء دول حكومات وممثلين 26 دولة أوروبية وبعض الدول الصناعية والدول المجاورة لكندا وبعض دول العالم الثالث تم الاتفاق في هذا البروتوكول على كيفية العمل للحد من تصاعد الغازات الملوثة السامة إلى الجو، ووضع برنامج زمني لمدة خمس سنوات قادمة بغية خفض الغازات المنبعثة للدول المشاركة في الاجتماع بشكل تدريجي ريثما يتم التخلص منها نسبياً وإجراء دراسات لإيجاد بدائل صناعية مأمونة بيئياً للتخلص من الغازات السامة.

²⁴ متوفر على الرابط التالي: <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

ث- **الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد البيئي**: عقد وزراء العرب مؤتمراً في بيروت من الفترة الممتدة من 02 إلى 05 جوان سنة 2003 بحضور المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، و ناقش المجتمعون المشاكل التي تتعرض لها البيئة و حمايتها من التلوث، فنظراً لمعاناة جل الدول العربية من الآثار السلبية المدمرة للفساد البيئي على جميع نواحي التنمية فقد أثرت جامعة الدول العربية أن تجعل على رأس أولوياتها وضع جملة من الآليات الكفيلة بمكافحة الفساد على اعتبار أن ذلك يمثل شرطاً ضرورياً لإنجاح أي مشروع للتنمية سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي. وفي هذا السياق تعد الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد (2010-12-21) أبرز التشريعات العربية الخاصة بالتصدي لهذه الظاهرة بكافة أشكالها وأنماطها باعتبارها ظاهرة إجرامية ذات آثار سلبية على القيم الأخلاقية والحياة السياسية والمجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.²⁵

وقد قرر مجلس وزراء البيئة العرب التنسيق اللازم بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة و المنظمات العربية المتخصصة لتقييم إصلاح و إعادة تأهيل ما أدت إليه الحرب في العراق من دمار للبيئة، و شدد في تقارير الانحياز و المتابعة على منطقة التجارة العربية الكبرى و الترتيبات لرفع درجة الاستعداد للتعامل مع مخاطر الإشعاع النووي و الذي يعتبر من اخطر الملوثات القاتلة و الطويلة المدى، وقد شكّلت الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد ومؤتمر وزراء البيئة العرب إطاراً قانونياً داعماً لتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة على الصعيد العربي وأرضية ستقام عليها أو تنبثق عنها هياكل وآليات إقليمية يضعها مؤتمر الدول الأطراف في هذه الاتفاقية لتنفيذها إلى جانب اتفاقية الأمم المتحدة انطلاقاً مما هو موجود فعلاً وذلك بتبني الآليات القائمة ومن بينها الشبكة العربية لدعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة وآليات التقييم الذاتي، أو بإضافة آليات أخرى ستكون أو يفترض أن تكون مكتملة ومنسجمة مع الآليات الإقليمية القائمة.²⁶

ج- **منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD)** : استناداً إلى النظام الأساسي للمنظمة، فإن نشاطها ينصب بالدرجة الأولى على المشاكل الاقتصادية ذات النطاق الواسع، لتمتد إلى العديد من القضايا و منها الحماية البيئية، و لقد أنشأت المنظمة عام 1970 لجنة حول البيئة غرضها تقديم العون إلى الحكومات الدول الأعضاء في المنظمة لتحديد سياساتها بخصوص مشاكل البيئة، مع الأخذ بنظر

²⁵ عبد القوي بن لطف الله علي جميل، مرجع سابق، ص 107.

²⁶ المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، الندوة العلمية حول آليات مكافحة الفساد، بيروت، 2017، ص 05.

الاعتبار المعلومات ذات الصلة و خصوصا الاقتصادية و العلمية و التوفيق بين سياساتها البيئية والتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، كما تتولى اللجنة مسؤولية تقويم أثر الاجراءات البيئية على التغيرات الدولية.²⁷

ح- **منظمة الدول الأمريكية: OAS** كان الهدف من هذه الاتفاقية حماية البيئة وتبني إجراءات محددة للتعاون المتبادل بغية المحافظة على الطبيعة واتخاذ جميع الخطوات الضرورية لإدارة الحياة البرية والطبيعة، وحماية الأصناف المهددة بالانقراض، وعليه تعد هذه الاتفاقية المعروفة باتفاقية واشنطن متطورة بالنسبة إلى وقت عقدها، لكن نجد أنها أخفقت في تضمين إجراءات للإشراف الدولي.²⁸

خ- **منظمة الوحدة الإفريقية سابقا OUA** :شاركت هذه المنظمة إلى جانب المنظمة الدولية للأغذية و الزراعة، و المنظمة الدولية للثقافة و الفنون و العلوم (اليونسكو) و كذا الإتحاد الدولي لحماية الطبيعة، في مراجعة اتفاقية لندن لسنة 1933 ، كما أعدت المنظمة الاتفاقية الإفريقية لحماية الطبيعة و الثروات الطبيعية سنة 1968 ،إضافة إلى تبنيها لمخطط لاجوس **LAGOS** للتنمية الاقتصادية لإفريقيا (1980-2000) الذي شمل مجال البيئة و حماية الطبيعة، و قد أخذ هذا المخطط بضرورة التنمية مع مراعاة حماية البيئة، كذلك المخطط الإفريقي لوقف تدهور البيئة للبلدان الإفريقية الاعضاء المقام في القاهرة سنة 1986 ،الذي يهدف إلى إرساء تعاون جهوي خاص بالثروات الطبيعية الأساسية : المياه، التربة، الغابات، الحيوان، الطاقة و البحار.²⁹

الخاتمة:

كشفت التحليلات الواردة في نهاية هذه الورقة البحثية عن الأهمية القصوى التي يحظى بها موضوع البيئة على مستوى الاهتمامات الدولية والإقليمية، وتكتسي اليات مكافحة الفساد البيئي أهمية كبرى في السنوات الأخيرة في ظل تنامي آثاره السلبية على جهود التنمية، والاضرار التي الحقها بالبيئة نتيجة النهضة الصناعية التي عرفتها البشرية في شتى المجالات، وازدياد الإدراك بأن مكافحته وتعزيز جهود منعه وتضافرها هو المدخل الأساسي للكثير من عناوين الإصلاح. وعليه جاءت كل الجهود الدولية والإقليمية من اجل ترسيخ فكرة تحمل المسؤولية لدى الدول في مجال حماية وتحسين البيئة للأجيال الحاضرة

²⁷ صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2010، ص ص 122، 123.

²⁸ صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، المرجع السابق، ص 124.

²⁹ نصر الدين هنوني، الوسائل القانونية والمؤسسية لحماية الغابات في الجزائر، مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 2001، ص ص 166.

والمستقبلية، وكخطوة على طريق التنمية، كما ان الدعوة إلى وقف عمليات تدمير البيئات الطبيعية، ومحاسبة العناصر التي تدعم عملية الفساد البيئي، وإحداث إصلاحات بيئية واجتماعية واقتصادية في الدول خاصة في ظل مظاهر التدمير الواسع لأكثر المناطق البيئية والاجتماعية قيمة وجمالاً وثراء في تنوعها الإحيائي، والتي تشكل إراثاً وطنياً وحضارياً لارتباطها بمرحلة تاريخ مهمة للحراك الاجتماعي والوطني. وعليه ظهرت العديد من المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالبيئة، والتي بذلت قصارى جهدها وبكل الوسائل القانونية المتاحة لحماية البيئة من مخاطر الفساد البيئي. ومن اهم التوصيات التي لا بد منها في مكافحة الفساد البيئي ما يلي:

- اتخاذ إستراتيجيات وقائية من طرف صنّاع القرار تتسم بالشمولية والتكامل، مع ضرورة الوعي البيئي عن طريق كل وسائل الاعلام بشتى اشكالها
- تحديد وضبط لمفهوم الفساد البيئي وأسبابه وأشكاله ومن ثم العمل على التقليل من الفرص والمجالات التي تؤدي إلى وجوده أو تضيي عليه الشرعية والمقبولية في المجتمع.
- تعزيز قدرات الدول لمكافحة الفساد بشتى اشكاله من خلال إجراء الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية، وسن القوانين والتشريعات التي تعمل على حماية البيئة حماية فعلية.
- الارتقاء بالموارد البشرية وتعزيز التعاون الدولي خاصة مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المعنية بمكافحة الفساد كبرنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة.
- العمل على زيادة الوعي بمخاطر التلوث البيئي وضرورة محاربته في مختلف شرائح المجتمع وذلك انطلاقاً أيضاً وبالتوافق مع التزام حكومات العالم بتدعيم سيادة القانون.

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- 1- ابن منظور، (2010)، لسان العرب، طبعة خاصة، الجزء الأول، دار النوادر، الكويت.
- 2- هنوني، نصر الدين، (2001)، الوسائل القانونية والمؤسسية لحماية الغابات في الجزائر، مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر.
- 3- سعيد، ناديا ليتيم، (2018)، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة، د ط، دار الحامد، عمان.

- 4- بيبزون، نادية قاسم، (2013)، الفساد أبرز الجرائم: الآثار وسبل المعالجة، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية.
- 5- شيما، شاير، (1997)، الفساد والحكم الراشد، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك.
- 6- ليب، رائف محمد (2008)، " الحماية الإجرائية للبيئة " رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة المنوفية مصر.
- 7- الشيخ، بابر عبد الله، (2012)، تفعيل الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- 8- عبد الحديثي، صلاح عبد الرحمان، (2010)، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، منشورات الحلبي الحقوقية.

الأطروحات:

- 1- بوسكار، ربيعة، (2016)، مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- 2- الليثي، ماتن صبري سيد، (2011)، الحماية الدولية لحق الإنسان في بيئة نظيفة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم القانونية، تخصص قانون دولي إنساني، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة.
- 3- حشمة، نور الدين / (2005)، «الحماية الجنائية للبيئة - دراسة مقارنة بين الفقه الاسلامي والقانون الوضعي " مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية - جامعة الحاج لخضر - باتنة.
- 4- خنتاش، عبد الحق، (2010)، " مجال الهيئات اللامركزية في حماية البيئة في الجزائر مذكرة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة.

5- الفارس، أحمد بن عبد الله بن سعود، (2008)، تجريم الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة: دراسة تأصيلية مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التشريع الجنائي الإسلامي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العدالة الجنائية.

المقالات:

1- الورفلي، مبروكة، (2009)، الثقافة السياسية الليبية والفساد، مجلة إضافات، العدد السادس/ربيع، ص126.

2- حياة، حسين، (2010)، آليات التعاون الدولي لاسترداد العائدات من جرائم الفساد على ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الحادي عشر، ص 57.

المداخلات:

1- المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، (2017)، الندوة العلمية حول آليات مكافحة الفساد، بيروت.

باللغة الأجنبية:

1-AGATHE VAN LANG, (2011) *Droit de l'environnement, THEMIS DROIT, PARIS,3 éditions.*

مواقع الانترنت:

1- إيهاب المناوي، ورقة عمل حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ص 05. متوفر على الرابط التالي:

<https://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/123456789/562>

2- نشرة صندوق النقد الدولي، مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي، نشرة الصندوق الإلكترونية، 11 ماي 2016، ص ص: 02- 03. متوفر على الرابط التالي:

<https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2016/RES05111>

3- متوفر على الرابط التالي:

<https://ar.wikipedia.org/wiki:>

4- المادة الثانية من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، متوفر على الرابط

التالي: https://carjj.org/sites/default/files/achievements/ltfqy_lrby_lmkfh_l

- 5- متوفر على الرابط التالي: <https://www.ecomena.org/environmental-corruption-ar>
- 6- متوفر على الرابط التالي: <https://www.ecomena.org/environmental-corruption-ar>
- 7- <https://www.albankaldawli.org/ar/projects-operations/environmental-and-social-framework>
- 8- Staff Team frome the Fiscal Affairas Département and the Legal. Corruption : Costas and Mitigation Stratégies. INTERNATIONAL MONETARY FUND. May 2016. P 05. On The Following Link :
- 9- <https://www.pactomundial.org/wp-content/uploads/2016/09/IMF-Discussion-Notes-Summit-May-2016.pdf>
- 10- <https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance>